الشرق
الخميس 2010-05-06 العدد 18301
7

شحادة يعزو استقالته الى تأخير تنفيذ الاصلاحات الهيكلية خلال السنوات الـ3 الاخيرة

أوضح رئيس مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة ان موافقته على تعيينه أول رئيس للهيئة قبل ٣ سنوات ارتبطت بكونه اراد ان يكون جزءا من اصلاح اقتصادي واجتماعي وان يخدم المواطنين اللبنانيين. لكنه اشار الى ان قدرة الهيئة على احداث تغيير ايجابي ملموس تم تقليصها بسبب التأخير في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الاساسية خلال السنوات الثلاث الاخيرة، وهي الاصلاحات الواردة في القانون ٤٣١/٢٠٢ الذي صدر قبل ٨ سنوات. وقال انه قرر عدم انتظار توافر الشروط الملائمة للقيام بالعمل الذي وافق عليه عند قبوله منصبه.

نشر أمس كتاب الاستقالة الذي رفعه شحادة أخيرا الى رئاسة مجلس الوزراء. وهنا نصه: «دولة الرئيس سعد الحريري المحترم، رئيس مجلس الوزراء، لقد مرت ثلاث سنوات منذ ان تشرفت بتعييني اول رئيس مؤسس للهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان. وعندما وافقت على هذا التعيين، كان ذلك لسببين:

أولا: اردت ان اكون جزءا من اصلاح اقتصادي واجتماعي ذي اثر وطني عظيم، اي تحرير قطاع الاتصالات، بما يعد بلبنان افضل كمكان للعيش والعمل للاجيال الحاضرة والمقبلة.

ثانيا: اردت خدمة المواطنين اللبنانيين بأفضل ما استطيع تقديمه من معرفتي وقدراتي المهنية. كنت مقتنعا حينها، ولم أزل، ان سوق اتصالات تنافسية محكومة بقواعد وانظمة واضحة ومراقبة من قبل هيئة تمتع بالكفاءة هي اهم خطوة اصلاحية اقتصادية لوطن غني بالمواهب والمعرفة والطاقات المبدعة ويتمتع ابناؤه بالشجاعة وحس العمل والمبادرة.

خلال هذه السنوات الثلاث، سنحت لي متعة العمل مع زملائي اعضاء مجلس الادارة ببناء مؤسسة منظمة مثلى، قادرة على تحمل مسؤولياتها والقيام بمهامها المطلوبة في القانون. وقد قمنا معا باختيار نخبة من الخبراء المحترفين المتفانين والمتخصصين في هذا المجال، وذلك تشكيلا لنواة مؤسسة ذات رسالة واضحة، تطبق في ادائها قيم المساواة، وعدم التمييز، والشفافية والامتياز المهني.

وقد اعدت الهيئة افضل الانظمة التي تشكل الاسس التي تبنى عليها سوق اتصالات تنافسية، حيث مصالح المستهلك معززة والمصلحة العامة محققة، وحيث الخير العام محمي ومعمم، والاهم، من حيث اعداد الارضية الضرورية لفتح سوق الاتصالات امام المنافسة بطريقة تسمح للبنان، اذا ما توفرت الارادة السياسية، ان يلحق بركاب العصر في فترة زمنية قصيرة نسبيا.

وقد اصدرت الهيئة تراخيص لمقدمي خدمات نقل المعلومات وخدمات الانترنت بشكل يتماشى مع افضل المعايير الدولية واسست بذلك لسوق تنافسية. كما نجحت الهيئة نجاحا باهرا، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات، في تنظيم «الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات» GSR في تشرين الثاني ٢٠٠٩، التي استقطبت ما يفوق الـ٨٥٠ مشاركا من اكثر من مئة دولة.

لقد كنت محظوظا في العمل مع بعض اروع الزملاء واكثرهم تميزا، كما تشرفت بدعم مجلس الوزراء ورؤسائه، دولة الرئيس فؤاد السنيورة ودولة الرئيس سعد الحريري، وبالتعاون مع وزراء ونواب ومدراء عامين للسير في اجندة تحرير الاتصالات. واشعر بالامتنان العميق والصادق لجميع هؤلاء لدعمهم غير المشروط لاول هيئة منظمة مستقلة تؤسس في لبنان.

إلا انه لا يمكن انكار ان قدرة الهيئة المنظمة للاتصالات على احداث تغيير ايجابي ملموس، قد تم تقليصها بحدة بسبب التأخير في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الاساسية خلال السنوات الثلاث الاخيرة، ما ادى الى تعليق توق الشعب اللبناني الى خدمات اتصالات افضل واقل كلفة. وبرغم جهود الهيئة المتواصلة، لم يتم تنفيذ الاصلاحات الهيكلية المنصوص عليها في القانون ٤٣١/٢٠٠٢، وذلك بعد مضي ثماني سنوات على صدوره. لم يبدأ حتى الآن تحويل تقديم الخدمات من ادارة في الدولة الى شركة عصرية، ولم يتم حتى اليوم تعيين مجلس ادارة «شركة اتصالات لبنان» Liban Tel-com. ولا تزال حتى اليوم تقدم خدمات الاتصالات الخلوية من خلال شركتين تعملان تحت ادارة وزارة الاتصالات ومن دون منافسة تذكر.

إن حصرية الجمهورية اللبنانية للخدمات الحيوية للاقتصاد الوطني بقيت كما هي، بشكل مخالف ومناقض لروح ونص القانون ٤٣١/٢٠٠٢، باستثناء تحدي المشغلين غير المرخص لهما (او غير الشرعيين)، وهما الاكثر استفادة من دون شك من التأخير الحاصل في تنفيذ هذه الاصلاحات. وما يزيد الوضع سوءاً، ان البعض من اهم الانظمة الاساسية التي اعدتها الهيئة، كنظام التراخيص ونظام ادارة الترددات ونظام حماية المستهلك وغيرها الكثير، بقي من دون احالة من وزير الاتصالات الى مجلس شورى الدولة لابداء الرأي، وبالتالي لم يصبح نافذا بعد. خلال السنوات الثلاث الاخيرة، وبرغم الجهد الجبار المبذول من كافة المعنيين، وزارة ومشغلين وهيئة منظمة، وبرغم التحسينات التي ادخلت، استمرت الاتصالات في لبنان تتراجع مقارنة ببقية الدول من ناحية الخدمات والتقنيات والاسعار (التي لاتزال من الاكثر ارتفاعا في العالم). وقد اضعنا فرصا عديدة لجعل الاتصالات محركا لنمو اقتصادي حقيقي، جاذبا لاستثمارات جديدة، وخالقا لفرص عمل واحدة، ورافعا للانتاج وللقدرة التنافسية لمجمل قطاعات العمل في لبنان.

هناك بالطبع مبادرات عديدة في امكان الهيئة المنظمة للاتصالات القيام بها خلال الاشهر المقبلة لرؤية شركة حديثة تدخل السوق، واستثمارات مجدية تأتي، وفرص عمل تتوفر للاجيال اللبنانية الصاعدة. الا ان ذلك يبقى مشروطا، اولا باحترام القانون وتنفيذ جميع بنوده الاصلاحية، وثانيا بالتزام مجلس الوزراء للعمل باستقلالية) وقانونيا (عبر احالة انظمتها الى مجلس شورى الدولة). ان الهيئة قادرة علي مواجهة التحديات في متابعتها للاهداف الموضوعة، وسوف تتخطاها مع توفر الدعم السياسي المطلوب. ان تصميم زملائي في الهيئة، هذه المؤسسة الفعالة التي بنيناها معا، قادر على القيام بكل ما هو مطلوب. اما بالنسبة اليّ، فقد قررت عدم انتظار توافر الشروط الملائمة للقيام بالعمل الذي وافقت عليه عند قبولي منذ ثلاث سنوات هذا المنصب. دولة رئيس مجلس الوزراء، اتقدم من دولتكم بطلب قبول استقالتي من منصب رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرها التنفيذي. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"